الأمم المتحدة

A/C.2/58/L.66

الجمعية العامة

Distr.: Limited

10 December 2003

Arabic

Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٨ من جدول الأعمال

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس اللجنة السيدة أولريكا كرونينبرغ (السويد)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.4

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد قمة الألفية والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تؤكد الأولوية التي أولاها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم أن القضاء عليه ضرورة ملحة، على نحو ما أعرب عنه، في توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)] وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[(٣)]،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

101203 101203 03-64289 (A)

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٤] ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[٥]،

وإذ تعرب عن عميق قلقها لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع ما برح يتزايد في بلدان كثيرة، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، ولا سيما في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تسلم بأنه رغم انخفاض معدل الفقر في بعض البلدان، فإنه يجري تهميش بعض البلدان النامية والمجموعات المحرومة وثمة غيرها في خطر التعرض للتهميش والإقصاء الفعلي من الإفادة من منافع العولمة، مما يؤدي إلى اتساع فجوة الدخل بين البلدان وفي داخلها، الأمر الذي يعوق الجهود المبذولة للقضاء على الفقر،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٦]؛

٢ - **تكرر التأكيد** على أن القضاء على الفقر هو أحطر تحد عالمي يواجه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وأن كل بلد تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر فيه، وأنه لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الأصعدة لتمكين البلدان النامية من القضاء على الفقر وتحقيق تنميتها المستدامة؛

٣ - **تسلم** بضرورة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وأن تشارك مشاركة عادلة في منافع العولمة وذلك حتى تتمكن من بلوغ الأهداف المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية[١] لا سيما هدف القضاء على الفقر، ولكي تكون استراتيجيات القضاء على الفقر هذه استراتيجيات فعالة؛

٤ - **تؤكد مجددا** أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في سياق العمل العام للقضاء على الفقر، إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، والأوضاع والسياسات الوطنية والدولية التي تفضي إلى القضاء عليه، وتغذي أمورا من بينها التكامل الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في الفقر وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛

الاستجابة العالمية للقضاء على الفقر

٥ - **تشدد** على أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتدعو إلى تنفيذ توافق الآراء في مونتيري[٢] تنفيذا تاما وفعالا؛

---

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٥) القرار د إ - ٢/٢٤، المرفق.

(٦) A/58/179.

٦ - **تؤكد مجددا** أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن من المهم لتأمين بيئة اقتصادية دولية ديناميكية مؤاتية تشجيع الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال تناول الأنماط الدولية للمال والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير على فرص البلدان النامية في التنمية؛ وأنه ينبغي للمجتمع الدولي تحقيقا لهذه الغاية أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي والاقتصادي المصغر، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وضرورة رفد الجهود المبذولة لإصلاح المعمارية المالية الدولية بقدر أكبر من الشفافية وبالمساهمة الفعلية للبلدان النامية في عمليات صنع القرار؛ وأن النظام التجاري المتعدد الأطراف، ذا الطابع الشمولي القائم على القوانين والانفتاح وعدم التمييز والإنصاف، فضلا عن تحرير التجارة تحريرا ذا معنى، يمكن أن ينشطا التنمية على نحو كبير في العالم كله، وأن يعودا بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية؛

٧ - **تؤكد مجددا أيضا** أن الحكم الرشيد على الصعيد الوطني عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وأن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية القوية المتجاوبة مع احتياجات الناس للهياكل الأساسية المحسَّنة تشكل أساس النمو الاقتصادي المستمر والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وأن الحرية والسلام والأمن، والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات السوقية والالتزام العام بمجتمعات عادلة وديمقراطية تشكل عناصر أساسية يعزز الواحد منها الآخر أيضا؛

٨ - **تسلم** بالدور الكبير الذي يمكن للتجارة أن تلعبه كمحرك للنمو والتنمية وفي القضاء على الفقر وتعرب عن أسفها لأن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في كانكون بالمكسيك في الفترة من ١٠إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ قد فشل في الوصول إلى اتفاق وتدعو إلى استئناف المفاوضات وتنفيذ خطة الدوحة التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١[٧]؛

٩ - **تسلم** بمسؤولية جميع الحكومات عن اعتماد سياسات ترمي إلى منع ومكافحة ممارسات الفساد على الصعيدين الوطني والمحلي، وترحب في هذا الخصوص باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٨]؛

١٠ - **تؤكد** أن التعاون الدولي، بالإضافة إلى السياسات الداخلية المتسقة عنصر رئيسي في استكمال ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية بغية استغلال مواردها الداخلية لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر ولضمان قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتصورة في إعلان الألفية[٢]؛

١١ - **تكرر التأكيد** على أنه سيلزم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا كان للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تحقق الأهداف والغايات الإنمائية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية وبأنه من الضروري من أجل إيجاد الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، أن يكون هناك تعاون من أجل مواصلة تحسين السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، على الصعيدين الوطني والدولي، لتعزيز فعالية المعونة، وتطلب في هذا الشأن إلى البلدان التي أعلنت عن

---

(٧) A/C.2/56/7، المرفق.

(٨) القرار ٤/٥٨.

زيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أن توفر هذه الموارد في أقرب وقت ممكن، وتحيط علما في هذا السياق بالاتجاه المتصاعد في الآونة الأخيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٢ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وهدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، أن تبذل جهودا ملموسة لتحقيق ذلك، كما تمت إعادة التأكيد على ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١[٩]، وتشجع البلدان النامية على الاستناد إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بكفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في المساعدة على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتعترف بالجهود التي يبذلها جميع المانحين، وتثني على المانحين الذين تزيد تبرعاتهم المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية عن الأهداف المحددة أو تبلغها أو تزداد اقترابا منها، وتؤكد أهمية القيام بدراسة سبل تحقيق هذه الغايات والأهداف والأطر الزمنية لذلك؛

١٣ - **تسلم** بأن تهيئة بيئة مؤاتية داخلية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

١٤ - **تسلم أيضا** بأنه يجب بضرورة أن على الدائنين والمدينين تحمل المسؤولية عن منع حالات الدين الذي لا تتوفر القدرة على الوفاء به وحلها وبأن تخفيف عبء الدين يمكن أن يلعب دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحث في هذا الصدد، البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

١٥ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

١٦ - **تعترف** بالدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه عمليات الائتمان والتمويل الصغيرة في استئصال الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الضعيفة وتنمية المجتمعات الريفية، وتشجع الحكومات على اعتماد سياسات تدعم الوصول إلى الائتمان الصغير وتنمية مؤسسات التمويل الصغير وتعزيز قدرتها، وتناشد المجتمع الدولي دعم تلك الجهود؛

---

(٩) انظر A/CONF.191/11.

سياسات للقضاء على الفقر

١٧ - **تؤ كد مجددا** أن القضاء على الفقر ينبغي أن يواجه بطريقة متكاملة، كما هو موضح في خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[١٠]، مع مراعاة أهمية تمكين النساء، والاستراتيجيات القطاعية في مجالات مثل التعليم وتنمية الموارد البشرية والصحة والمستوطنات البشرية والتنمية الريفية والمحلية وتنمية المجتمعات، والعمالة المنتجة والسكان والبيئة والموارد الطبيعية والمياه والمرافق الصحية والزراعة والأمن الغذائي والطاقة والهجرة والاحتياجات المحددة الخاصة للفئات الضعيفة والمحرومة، بما يزيد الفرص والخيارات المتاحة لمن يعيشون في الفقر، ويتيح لهم بناء ودعم إمكاناتهم من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتشجع البلدان في هذا الصدد على تطوير سياساتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وفقا لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، حسبما يكون ملائما، من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

١٨ - **تؤ كد** في هذا السياق على أهمية زيادة إدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر حيثما توجد، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان النامية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؛

١٩ - **تدرك أيضا** أهمية نشر أفضل الممارسات للحد من الفقر بأبعاده المختلفة، مع مراعاة ضرورة مواءمة تلك الممارسات الأفضل للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

٢٠ - **تؤ كد مجددا** أنه ينبغي لجميع الحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز انتهاج سياسة نشطة وواضحة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي كليهما، وتشجع استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدخال بُعد جنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر؛

٢١ - **كما تؤ كد مجددا** على أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن استدامتها، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمثل أهدافا عليا ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة؛

٢٢ - **تؤ كد** الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب وبخاصة الموجه للفتيات، في تمكين مَن يعيشون في فقر، وتشدد من جديد، في هذا السياق، على إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم[١١]، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية بشأن تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

٢٣ - **تدرك** الآثار المدمرة الناجمة من فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى على جهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في جميع المناطق، ولا سيما في أفريقيا

---

(١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 وتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١١) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير الختامي للمنتدى العالمي للتعليم، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، باريس، ٢٠٠٠.

جنوب الصحراء الكبرى وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة هذه الأمراض وتحيط علما بعقد المؤتمر الدولي الخامس عشر المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي سيعقد في تايلند في عام ٢٠٠٤ وترحب في هذا الصدد بالقرار الذي اعتمده أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة المتصلة بالتجارة[١٢]؛

٢٤ - **تؤكد** الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب السليمة وتشدد في هذا الصدد على هدف تحقيق تخفيض بنسبة النصف، بحلول ٢٠١٥، بنسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب السليمة أو على تحمل تكاليفه، ونسبة السكان الذين لا تتوفر لهم المرافق الصحية الأساسية، حسب ما جرى تأكيده مجددا في خطة تنفيذ جوهانسبرغ؛

٢٥ - **وتسلم** بأن عدم كفاية مرافق الإسكان يظل يشكل تحديا ملحًّا في الكفاح من أجل القضاء على الفقر المدقع، وخاصة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب عن قلقها إزاء النمو السريع لعدد سكان الأحياء المزدحمة الفقيرة في المناطق الحضرية من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وتشدد على أنه ما لم تتخذ إجراءات وتدابير عاجلة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، سيظل يتزايد عدد سكان الأكواخ، الذين يمثلون ثلث سكان الحضر في العالم، وتؤكد على الحاجة إلى مزيد من الجهود بهدف تحسين كبير لمستويات معيشة ١٠٠ مليون على الأقل من ساكني الأكواخ بحلول ٢٠٢٠؛

مبادرات محددة في مجال مكافحة الفقر

٢٦ - **تعترف أيضا** بالإسهام المهم الممكن لصندوق التضامن العالمي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة هدف تخفيض نسبة من يعيشون على أقل من دولار في اليوم ونسبة من يعانون من الجوع إلى النصف؛

٢٧ - **تؤكد** تأييدها لقرار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إنشاء صندوق التضامن العالمي للقضاء على الفقر ولتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية، بينما تشدد على الطابع الطوعي للمساهمات وعلى ضرورة تجنب أي ازدواجية مع صناديق الأمم الموجودة فعلا، وتشجع دور القطاع الخاص والمواطنين الأفراد بالنسبة للحكومات في تمويل الجهود، كما هو موضح في خطة تنفيذ جوهانسبرغ؛

٢٨ - **تشجع** الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، والمؤسسات والهيئات ذات الصلة والأفراد على المساهمة في صندوق التضامن العالمي؛

٢٩ - **تطلب** في هذا الصدد إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم باتخاذ مزيد من التدابير لتشغيل الصندوق العالمي للتضامن وذلك بالقيام على وجه السرعة بإنشاء اللجنة الرفيعة المستوى التي تتمثل مهمتها في تحديد استراتيجية الصندوق وتعبئة الموارد لتمكينه من بدء أنشطته في مجال التخفيف من الفقر؛

---

(١٢) WT/MIN (01)/Dec.12. متاح على الإنترنت في العنوان http://docsonline.wto.org.

٣٠ - **تسلم** بأهمية زيادة مشاركة البلدان النامية في الجهود المشتركة بما في ذلك بين البلدان النامية، للتغلب على الفقر المدقع وتحيط علما في هذا الصدد بالمبادرات التي قامت بها البلدان النامية بما فيها تلك التي أعلن عنها في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة؛

٣١ - **ترحب** بالمبادرات التي نفذتها المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية للتغلب على الفقر المدقع؛

أفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية

٣٢ - **تؤكد** ما أقره إعلان الألفية من أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث لا يزال الفقر يشكل تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع بعد معظم البلدان انتفاعا كاملا من الفرص التي تتيحها العولمة، مما يفاقم أكثر من تهميش القارة؛

٣٣ - **تؤكد مجددا** دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٣]، وتشجع بذل المزيد من الجهود في تنفيذ التعهدات الواردة بها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتدعو الدول المتقدمة ومنظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة هذه الشراكة الجديدة، التي يتمثل هدفها الأساسي في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة على أساس الملكية والقيادة الأفريقية، والشراكة المعززة مع المجتمع الدولي، وفقا لمبادئ الشراكة الجديدة وأهدافها وأولوياتها؛

٣٤ - **تدعو** حكومات أقل البلدان نموا وشركاءها الإنمائيين إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في إعلان بروكسل[١٤] وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠[١٥] لصالح أقل البلدان نموا المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا؛

٣٥ - **تشدد** على التحدي الكبير القائم في مجال الحد من الفقر والمتجسد في المعوقات الجغرافية للبلدان النامية غير الساحلية وهشاشة وضع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وترحب في هذا الصدد باعتماد برنامج عمل ألماتي[١٦] في المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، الذي عقد في ألماتي يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛

الأمم المتحدة ومكافحة الفقر

٣٦ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل للقرار ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي توفر أساسا شاملا لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة وتساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية ولا سيما القضاء على الفقر والجوع، وتلاحظ في هذا السياق، القرار المتعلق بإجراء استعراض في عام ٢٠٠٥ للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الألفية؛

---

(١٣) A/57/304، المرفق.

(١٤) A/CONF.191/12.

(١٥) A/CONF.191/11.

(١٦) A/CONF.202/3، المرفق الأول.

٣٧ - **تؤكد من جديد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المرتبطة به، في مساعدة الجهود الوطنية للبلدان النامية، في مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٣٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٣٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)''.